

الاهتمام باللغات الأجنبية يخضع للتوازنات السياسية

لم تزل حظها من اهتمام المناهج التربوية رغم إدراجها في مستويات مبكرة والتلميذ يتعامل بمنطق الريح والخسارة



بيت القصير

اللغة الأم

عبد الكريم مفضال

يصادف التأمّل للمشهد اللغوي في البلاد، سواء في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية عموماً، أم في النظام التعليمي على وجه الخصوص، العديد من المفارقات اللافتة، والتي تتم عن إشكاليات حقيقية، ترخي بظلالها على منظومة التربية والتكوين وتقرض جملة من الظواهر والتشوهات التي تعوق الارتقاء بجودة تكوين العنصر البشري، أساس التنمية المستدامة.

أولى الظواهر اللافتة، وهي حالة مغربية بامتياز يصير عديد من الخبراء والباحثين التربويين على الوقوف عندها، أن الطفل المغربي يحيا في خضم «لغات أم»، وليس لغة أم كما هو الحال في الغالبية العظمى من دول العالم، شرقه وغربه، إذ يجد أمامه الدارجة، ويعتبرها عدد من الباحثين اللسانيين اللغة الأم في هذه الحالة، والشيء نفسه ينطبق على الأمازيغية في الأوساط والمناطق التي تعتمد لغتها الأصلية والأصيلة، ويتخفي عتبه مؤسسات التعليم الأولى كما الابتدائي، يجد هذا الطفل نفسه أمام العربية الفصحى التي يصير بعض اللسانيين على تصنيفها لغة ثانية، والفرنسية وأحيانا الإنجليزية فالأمازيغية بالنسبة إلى المناطق ذات الأصل العربي.

ويقدر ما يثمن البعض هذا التعدد اللغوي الذي يعكس تعددا وغنى ثقافيين بحسب تميزا ونقطة ضوء لفائدة المجتمع المغربي، بالقدر نفسه الذي يعتبره فيه آخرون بلبلة وتشويشا، بل يضعونه واحدا من الأسباب التي تضعف الروح الوطنية بما أن اللغة لا تختزل في مجرد وسيلة اتصال وتواصل، وإنما ينظر إليها خزانا للذاكرة الجماعية والهوية الثقافية لمجتمع ما. وعلى المستوى الإجرائي المباشر للعملية التعليمية - التعليمية فإن هذه الفسيفساء تعوق لا محالة التمكن من الكفايات اللغوية الأساسية والعرضية والمهارات والتقنيات المرتبطة بها والمكونة لها، سيما بالنسبة إلى اللغة العربية، وفي التعليم العمومي يمكن بسهولة استنتاج الضعف اللغوي بين العام في جميع اللغات.

لقد أوصى الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمضي في تبني اختيار الانفتاح على اللغات، باعتبارها الخيوط الرابطة بمختلف ثقافات العالم ومعارفه وحضاراته واقتصاداته، ولا يملك أي ذي حس سليم إلا أن يثمن ويبارك مثل هذا الاختيار والدفع في اتجاهه، لكن وفق أي منظور أو تصور يمكن ذلك؟ لأن ما نفتقده في هذا المجال هو استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف والوسائل تنطلق من غايات وإرادة سياسية تستحضر سؤال الهوية وتضع نصب عينها بلوغ مرمى مجتمع المعرفة والتواصل.

إن أي استراتيجية في هذا السياق لا تولى الأهمية القصوى للغة الأم للطفل المغربي، وهي هنا عربية وأمازيغية، باعتبارها أساس جميع التعليمات الأولية والأساسية في مرحلة أولى، ثم الانفتاح على اللغات الأجنبية، في مرحلة ثانية، سوف لن تنتج إلا ما نلمسه من ضعف وقصور واضحين على المستويين معا: اللغة الأم ومثيلاتها الأجنبية. وسيظل السؤال مفتوحا: أما حان الوقت لتناول الإشكالية اللغوية في نظامنا التعليمي بالجرأة العلمية والسياسية المنتظرة؟

الفرنسية تهيمن على العربية بالتعليم الأولي

جعلت وزارة التربية الوطنية للغة العربية موقعا استفنائيا بسلك التعليم الأولي، حيث حددت الوزارة في إصلاحاتها الأخيرة للمنظومة التربوية من خلال الكتاب الأبيض كل ما يجب الالتزام به في التعليم الأولي بسنتيه الدراسيتين، سواء من حيث البرنامج أو عدد ساعات العمل أو الأنشطة التربوية أو اللغة المستعملة في تكوين أطفاله.

وأقرت في كتابها بعدم وجود أي موطئ قدم للغات الأجنبية، سواء الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية داخل برامج ومناهج التعليم الأولي، وذلك، ربما على اعتبار أن الأطفال المغاربة الذين يلجون سلك التعليم الأولي، سيتعلمون اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية أولى، على خلفية أن اللغة الأم بالنسبة إلى هؤلاء تنوزع ما بين الدارجة واللغات الأمازيغية وتناشلت وتناشلت، وليس اللغة العربية. وجعلت عدد ساعات تعلم اللغة العربية بشكل مباشر، أي من خلال الأنشطة الممارسة داخل المؤسسات التربوية، تبلغ 170 ساعة خلال كل سنة دراسية، أي أن طفل التعليم الأولي يتلقى 340 ساعة من تعلم اللغة العربية، ناهيك عما يتعلمونه بطريقة غير مباشرة، عبر خمسة أنشطة تربوية تقدم لهم غالبا باللغة العربية، وهي التربية الإسلامية والتربية الفنية والتفتح وأنشطة ما قبل الرياضية والتربية الحسركية والتربية البدنية.

وإذا كانت توجهات الوزارة قد حددت اللغة العربية وسيلة للاتصال والتواصل والتشبيط التربوي بسلك التعليم الأولي، فإن المتتبع لشؤون قطاع التعليم الأولي باعتباره قطاعا خصوصا بامتياز، يرى أن القوانين والتعليمات في واد، وواقع الحال بمجموع مؤسسات التعليم الأولي بالمغرب، في واد آخر، إذ يسجل أن اللغة الفرنسية لم تعد تتسلل خفية كالسابق إلى البرامج والمناهج المستعملة بالتعليم الأولي بصنفيه التقليدي والعصري، بل، تدرج ضمن مختلف البرامج التعليمية والتربوية بالتعليم الأولي جزءا لا يتجزأ من المقررات الدراسية، حيث تزيح برامج اللغات الأجنبية بالتعليم الأولي بالمغرب، على الأقل نصف حصص السنة الدراسية من اللغة العربية الإجبارية.

وبلغت هيمنة اللغة الفرنسية على أنشطة اللغة العربية بمؤسسات التعليم الأولي العصري، سواء تلك المستقلة أو المدمجة بمؤسسات التعليم الخصوصي في جميع مناطق المغرب، حد اعتمادها بشكل رسمي ضمن جداول استعمالات الزمن والحصص الدراسية الخاصة بالمربين والمربيات، وتسنده مهام تعليم اللغة الفرنسية بالتعليم الأولي إلى متخصصات ومتخصصين في اللغة الفرنسية، حيث غالبا ما يتم تعليم أطفال التعليم الأولي بالمؤسسات من قبل مربين ومربيات، بل إن بعض المؤسسات تدرج اللغة الإنجليزية أو اللغة الإسبانية أو اللغة الألمانية ضمن برامجها التعليمية الخاصة بالتعليم الأولي. ويتم هذا بعلم المسؤولين على القطاع التربوي بالمغرب، وتحت عين هيئة المراقبة التربوية بالنيابات والأكاديميات.

وإذا كان أرباب المؤسسات والمربين يوعزون إدراج اللغة الفرنسية ولغات أخرى، إلى الضغوطات الاجتماعية والثقافية للآباء الذين يلحون على نطق أبنائهم باللغات الأجنبية باعتبارها من علامات التقدم، ويصل تغلغل اللغة الفرنسية بمستويات الحضارة ومؤسسات التعليم الأولي (من 4 إلى 5 سنوات) إلى حد تدريس اللغة الفرنسية نطقا وقراءة وكتابة، وأن إدراج اللغات الأجنبية داخل برامج التعليم الأولي أصبح من معايير الجودة بالنسبة إلى الآباء، فإن المتخصصين في التعليم الأولي يرون أن إدراج مادة اللغة الفرنسية أو الإنجليزية إلى اللغة الأجنبية الأولى العربية بمرحلة التعليم الأولي، من شأنه أن يشوش على تعلم اللغة العربية ويربك مهاراتها، خاصة أن اللغة العربية تكتب من اليمين إلى اليسار بينما تكتب باقي اللغات الأجنبية من اليسار إلى اليمين.

يشار إلى أن الوزارة حصرت وسيلة تقديم الأنشطة التربوية إما في استعمال اللغة العربية أو اللغة الأم، وذلك من خلال خمسة أنشطة، إضافة إلى اللغة الأمازيغية، و25 في المائة من مجموع الغلاف الزمني السنوي يستغل للاستراحة والترفيه واستقبال المتعلمين والاستعداد للخروج. وحدثت مكونات مادة اللغة العربية في مرحلة التعليم الأولي في «التواصل الشفهي» والإعداد للقراءة، والتخطيط والكتابة». إذ يتوخى برنامج التواصل الشفهي تدريب الصغار على استعمال النطق الفصيح الذي يكتفي في هذه المرحلة باستمطار بنياته الأسلوبية والتركيبية والصرفية. كما يتوخى تمكين الصغار من معجم وظيفي يرتبط بموضوعات قريبة من واقعهم المعيش. أما بالنسبة إلى الإعداد للقراءة، فإن كل الحروف العربية لم تدرج ضمن برنامج التعليم الأولي، لأن الأمر يتعلق بمرحلة الإعداد للقراءة، لا باكتساب مهارة القراءة.

محمد إبراهيمي (أكادير)

التعليم بالمغرب، وتواترت في كل إصلاح للمنظومة التربوية، إذ تراكمت مجموعة من الأزمات أفرزت اختلالات عميقة بنيوية وهيكلية ارتبطت أساسا بفقان المنظورية المستقبلية، يقول دحمان الذي أكد في تصريحه للصباح أن «السلطة التربوية بالمغرب ضلت طريق الإصلاح لأنه لم يأت نتيجة مطلب مجتمعي بقدر ما هو مبادرات رسمية لضغوط خارجية».

ولتفسير ذلك أورد مسار هذا الضلال منذ تشكيل اللجنة العليا للتعليم في 1957، فاللجنة الملكية لإصلاح التعليم بعد سنة، ولجنة التربية والثقافة والمجلس الأعلى للتعليم برئاسة وزير التربية الوطنية في سنة 1959، ومناظرة المعجزة في 1964، ثم أول مجلس أعلى للتعليم يرأسه الملك ومناظرة إيفران في 1970، واللجنة الوطنية للتعليم سنة 1994، فاللجنة الملكية للتربية والتكوين سنة 1999، واللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي صاغت الميثاق سنة 2000.

وخلص إلى أن ذلك حال دون توفر الإرادة السياسية لإمحاء مطلب التحكم في اللغات الأجنبية وترسيخ وامتلاك اللغة العربية في البرامج والمناهج، مؤكدا أن المسألة لا تتعلق بتدبير الخطابات الرسمية بل باستمداج العلمي والاستفادة من المعرفة الإسبانية. هذا المطلب في الاستراتيجيات التطبيقية

والاجتهاد لنيل نقط تمكنه من تأمّن نجاحه، عكس اهتمامه باللغات الأجنبية المدرسة ما يؤثر سلبا على استيعابه وتحصيله لها وفترة اكتساب اللغوي لديه في كل مراحل التعليم والتواصل بواسطتها وإتقانها، إن داخل المؤسسة أو خارجها.

ويساهم الواقع الاجتماعي المغربي حيث تداول اللغات لا يتم إلا داخل الحجرات الدراسية إلا في حالات قليلة، في تدني مستوياتها وتفاوتها بين التعليم الخصوصي والعمومي، إذ يقتصر تداول اللغة داخل الحجرات فقط وعند مغادرة التلميذ للفصل

ويغيب صلته بها خاصة في العالم القروي وشبه الحضري، في غياب اجتهاد التلميذ وقراءته لكتب ومجلات بهذه اللغات، خارج تلك الممرجة ضمن المقرر التي تبقى صعبة المنال خاصة الروايات لبعدها عن واقعه. ويسهم مشكل الاكتظاظ والاختناق داخل المؤسسات التعليمية الابتدائية العمومية، في تكريس هذا الواقع إذ يفرض على الأستاذ الملحن التدريس ومراقبة كل مكونات الفصل الذي يجعله يولي الاهتمام للمواد ذات المعامل الأكبر، ويشجع معاملة الفيزياء والعلوم والرياضيات الذي يصل إلى ضرب النقطة في 7 أو 8 بالنسبة إلى المستويات الثانوية والشعب العلمية، التلميذ على الإقبال عليها



وُعادي
نشري داري

اليوم
جيبني خاوي

كيفاش؟